البيئة والمياه

خطة إنجاز تقرير حالة البيئة لإمارة أبوظبي لعام 2008

أبوظبي / متابعات

في إطار مبادرة أبو ظبي العالمية للبيانات البيئية نظمت هيئة البيئة –(أبوظبي) يوم الأحد الماضي (الموافق 22 يونيو 2008) ورشة عمل لرسم خطة إنجاز تقرير حالة البيئة الثاني لإمارة (أبوظبي) 2008 حضرها عدد من الخبراء المختصين من المؤسسات والهيئات الحكومية المعنيين بشؤون البيئة بالإضافة إلى عدد من المنظمات والهيئات غير الحكومية ذات العلاقة. وكان الهدف الرئيسي لورشة العمل، والتي أقيمت بفندق هيلتون أبوظبي، هو وضع إطار ورسم خطة عمل لإعداد التقرير الثاني لتقييم حالة البيئة في إمارة (أبوظبي) وإتاحة الفرصة للجهات المعنية والشركاء للمساهمة في عملية إعداد التقرير الذي يوفر معلومات مفهومة يسهل الوصول إليها عن حالة البيئة في إمارة (أبوظبي). ويذكر أن الهيئة كانت قد أصدرت في عام 2007 التقرير الأول عن حالة البيئة في إمارة(ابوظبي) والذي يعتبر من أهم مخرجات مبادرة (أبوظبي) العالمية للبيانات البيئية التي أطلقتها الدولة في الثاني من سبتمبر 2002م خلال مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة.

وبناء على نجاح تقرير عام (2007) في تحديد الملامح الرئيسية لحالة البيئة في الإمارة يجري الآن العمل على إصدار تقرير حالة البيئة لعام (2008) والذي يشارك في أعداده مجموعة كبيرة من الجهات المعنية من مختلفة القطاعات (القطاع العام والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية والقطاعات المجتمعية والوطنية والإقليمية والقطاع الخاص وقطاع الأعمال) التي تمثل المجموعات الرئيسية المعنية بحالة البيئة في الإمارة.

وتسعى الهيئة من خلال إصدار تقرير حالة البيئة لإمارة(أبوظبي) (2008) إلى البناء على النتائج الايجابية والمعلومات القيمة التي يتضمنها تقرير حالة البيئة الأول للإمارة وتحديد أهم العوامل الرئيسية التي تؤثر على حالة البيئة، فضلا عن تحسين عملية إعداد تقارير حالة البيئة في السنوات المقبلة.

كما تسعى الهيئة خلال هذه المرحلة إلى تحديد مدى فعالية الإجراءات الرامية إلى معالجة التغيرات التي تطرأ على البيئة، وتحديد القضايا الأكثر أهمية لاستدامة البيئة في الإمارة (أبوظبي) وصحة ورفاهية الانسان. هذا بالإضافة إلى إتاحة الفرصة للقطاعات العامة في الإمارة للمشاركة في فهم حالة البيئة، كذلك تسهيل وتعزيز وضع السياسات على مختلف المستويات الحكومية والتأكد من أن تتماشى تقارير حالة البيئة مع الخطة الإستراتيجية للهيئة وغيرها من مبادرات الهيئة لتحقيق الاستدامة وقياسها. كما تحرص الهيئة على أن يعزز تقرير حالة البيئة الإستراتيجية التي وضعتها لحماية البيئة في الإمارة.كما تسعى الهيئة إلى أن يتم نشر تقرير حالة البيئة على نطاق واسع بوصفه مصدرا يوفر معلومات دقيقة وموجزه ذات جودة عالية عن حالة البيئة في الإمارة.

وسيتم خلال ورشة العمل تحديد معايير إصدار نسخة تفاعليه من التقرير على شبكة الانترنت، بما في ذلك تحسين أمكانيه الوصول إليه وآليات استخدامه (على سبيل المثال تحديد التغيرات في حالة البيئة وكيف يمكن أن تؤثر هذه التغييرات على المجتمع).

محمية عتمة .. مقومات سياحية لمن ينشد السياحة البيئية

تقع مديرية عتمة في الجنوب الغربي من صنعاء على بعد حوالى 851كم وتتبع محافظة ذمار حيث تقع في الجزء الغربي منها على بعد 85كم تقريباً، وتقع في نقطة تقاطع طريقي ذمار الحسينية مع مدينة الشرق المخادر من محافظة إب تتوسط المديرية ثلاث محافظات وهي ذمار - صنعاء- إب« حيث تقع بين خطي طول 50 و 44.5-43 وبين خطي عرض 14.35-14.20 يحدها من الشمال ضوران آنس وجبل الشرق والسلفية ومن الجنوب القفر ومن الشرق مغرب عنس، ومن الغرب كسمة ووصاب العالي وريمة إلى تهامة وتنقسم عتمة الى خمسة مخاليف« مخلاف حمير- السمل- رازح - بني بحر - سماه».

عرض / عبده درويش

التميز

مميزات عتمة الطبيعية من حيث موقعها الجيد والمتوسط لشرق اليمن وغربه واعتدال المناخ وتنوعه والتضاريس الجبلية المنبسطة والتي تغطيها نسبة عالية من التربة الزراعية الخصبة، وارتفاع معدلات سقوط الأمطار السنوية ووجود الكثير من العيون والغيول السطحية والينابيع، كل هذه المميزات جعلت من منطقة عتمة منطقة متميزة وفريدة من نوعها لتكون من أفضل المحميات في المنطقة وتحظى باهتمام الدولة للإعلان عنها كمحمية طبيعية حسب قرار مجلس الوزراء رقم 731لعام1999م

المناخ

يتراوح ارتفاع المديرية مابين ٧٠٠-٩٢٠ متراً فوق سطح البحر لذا فمناخها يتميز بالتنوع فهو بارد نسبياً في الشتاء ومعتدل في الربيع وبداية الصيف أما في القيعان والوديان فهو دافئ صيفاً، وتعتبر مديرية عتمة من المناطق عالية الأمطار --750 800ملم» في الطلعة خلال الربيع والصيف وخفيفة متوسطة خلال الشتاء في فترة المساء والصباح الباكر.

المساحة والنشاط السكاني

تبلغ مساحة مديرية عتمة حوالي 460كم مربعاً ومساحة الغطاء النباتي فيها بنسبة ٨٠-٩٠٪ من إجمالي المساحة، حيث تحتل المدرجات الزراعية الجبلية حوالى -50 60٪منها، والباقي تغطيه الأحراش والغابات والمراعي الطبيعية والتي تمثل 30٪ وتشتهر المنطقة بطبيعتها الساحرة واخضرارها الدائم طوال العام، واحتواء المراعي فيها والغابات والأحراش على أنواع من الأشجار المعمرة والنباتات الطبية والعطرية النادرة والحيوانات والطيور المختلفة والنادرة .

ويبلغ عدد سكان المديرية حوالى 131628 ألف نسمة حسب تعداد 1994م وتعتبر الزراعة والرعي النشاط الأساسي لسكان المديرية حيث توظف الزراعة حوالى 71٪ من إجمالي القوى العاملة.

الجانب النباتي والحيواني

يتنوع الإنتاج النباتي في المدرجات وتنتشر زراعة المحاصيل الغذائية مثل الذرة الرفيعة والشامية خلال موسم الصيف فقط إلى جانب زراعة الحشائش الزراعية كما تنتشر زراعة أشجار الفاكهة المعمرة وأهم المحاصيل الحقلية هي الحبوب - البقوليات- إضافة إلى الخضروات والفواكه والمحاصيل النقدية والصناعية كما تتميز المحمية بالتنوع الحيواني من حيث الحيوانات البرية «كالزواحف - والطيور - والحيوانات المفترسة والحشرات وغيرها» كما تنتشر تربية الحيوانات الأليفة في مديريات عتمة عموماً ومخلاف سماه على وجه الخصوص، والأنواع هي «الأبقار- الأغنام- الماعز- الحمير- الدواجن»

المعالم السياحية

تمتلك محمية عتمة المقومات الأساسية لإنعاش وإحياء السياحة البيئية لمعظم السواح الذين ينشدون سياحة بيئية اذأنه يمكن ممارسة أنشطة تتمثل في الاستمتاع بمراقبة الإحياء البرية والطيور المتواجدة في المحمية وذلك لما لهذه المحمية من تنوع حيوي كثيف، وكذلك التعرف عن قرب على الموروث الاجتماعي والثقافي للسكان المحليين، إضافة الى الاستمتاع بالجمال الطبيعي وتنوع التضاريس زد إلى ذلك تميز المنطقة بوجود الآثار التاريخية كالحصون والقلاع القديمة ..

ضمان البقاء

إن التنوع الإحيائي، وتنوع التضاريس وتعدد الأنظمة البيئية، والجمال الطبيعي للمنطقة يجب أن يؤدي الى توجيه السلوكيات التي تعزز أكثر من حماية المكونات الطبيعية لهذه المحمية، وذلك لا يتأتي إلا من خلال توعية السكان المحليين ضمن اطار جمعية بيئية لمساندة الجهود الحكومية للتقليل والحد من السلوكيات التي غالباً ماتسعى الى قطع الأشجار والرعي العشوائي غير المنظم وممارسة عملية الصيد التقليدي ، وذلك عن طريق بيان الاهمية البيئية والاقتصادية لمكونات المحمية والعمل على تشجيع الاستغلال الامثل لضمان توافق تجدد الموارد مع تعاقب الاجيال القادمة..

نافذة

البيئة الثقافية

أمل حزام

أن كل فرد في مجتمعنا اليمني يجب أن يكون عضواً فعالاً للمساهمة في كل جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية من اجل أن ينمي الوعي الثقافي لدى أي جيل مستقبلا، فالبيئة الثقافية متطلب ضروري في دعم الحياة الثقافية وتربية الأجيال على مستوى راق في أهمية الحفاظ على التراث والهوية الوطنية من اجل البقاء على التاريخ الحضاري للبلاد والاعتزاز به. ولذا يجب على الإنسان أن يبذل جهوداً جبارة في عملية القراءة و الاطلاع والمعرفة بدارسة العديد من البحوث العلمية في كل المجالات ومواكبة الأخبار اليومية المعاصرة من اجل البقاء في وسط الحدث اليومي، وبالرغم من التطورات الكبيرة الحديثة من اجل الإنسان وبقائه. ترى أن البيئة المحيطة بالفرد في وقتنا الحالي تضغط على فكره الثقافي وتجرده من المفاهيم والمعايير الأساسية لمعرفة القيمة الحقيقة لكل فرد عامل أمام المجتمع وقيمته الأساسية في الإبداع والابتكار لإيجاد ذاته في وسط هذه العولمة والتأقلم معه لمواكبة التطور العلمي والذي أصبح يجر كل فرد نحو هاوية السرعة والسقوط في ماديات واحتياجات الإنسان في متطلباته المعيشية والبعد عن أهمية الاهتمام بالتغذية الثقافية والتي هي منبر وجود الحضارات والدراسات المستمرة في إيجاد أقدم الحضارات وإعطائها الأهمية الكبرى وفي إبرازها وإظهارها إلى البشرية. ونعرف أن البيئة الثقافية مهمة لأنها تهتم بالإبداعات والفنون وتزيد من الرصيد الثقافي عند الإنسان ويأتي الاستقرار الفكري في مرحلة النضوج الثقافي والشعور بالأمان للبلوغ إلى الوعي الثقافي الراقي والذي يحتاج له الفرد عبر تجارب الحياة والخبرة للانتماء عبر هوية حقيقية وليست مزيفة خالية من التلوث الفكري لتصبح البيئة الثقافية منبعاً دائم العطاء لا ينتهي من التدفق الدائم ليروي قلوب ملايين من البشر. وهكذا أرى أن البيئة الثقافية في اليمن ما زالت رغم كل المحاولات بحاجة كبيرة للنهوض بها والدفع بهذه العجلة إلى الأمام.

الثقافة البيئية... والدور الغائب لوسائل الإعلام

نلاحظ في المجتمعات من حولنا، وعلى وجه التحديد في دول الخليج العربية، التي هي مشابهة لبيئتنا من حيث البحر والطقس والعادات، وأمور أخرى كثيرة منها نقاء البيئة وتعمميا تطوراً من الناحية ألثقافية في صناعة ألواح فنية جميلة الملامح والرؤية من خلال فرض قوانين ولوائح تعاقب بصرامة من يخل بها أو يتجاوزها بعيدا عن المنصب والانتماء والوجاهة. فالقوانين يجب تطبيقها من لوائح ونظم لمتابعة ومحاسبة المخالفين ، أما إذا تركت بدون حماية فإنها تترك اثراً سلبيا عند المواطنين بضرورة وجود القانون وحمايته من الفساد ولذا نجد هنا أننا بحاجة ماسة لخلق ثقافة ووعي بيئي معا للنهوض بالثقافة البيئة في المجتمع.

فالثقافة لها جوانب متعددة في إبراز الجوانب البيئية كالجمال والخضرة والنظافة وتناسق الشوارع والمباني وطلاء الواجهات بألوان ذات صلة بالبيئة وغير منفرة وبمعايير بيئية من قبل خبراء في مجال الهندسة المدنية والمعمارية والشروط البيئية والتي يجب أن تتناسب معها وتجد أن دول الخليج المجاورة والمجتمعات التي من حولنا تهتم بالبيئة الثقافية علما أن هذه الدول مشابهة لبيئتنا من حيث الطقس والبحر والعادات وأمور أخرى كثيرة ونلاحظ نقاء هذه البيئة والتي تهتم اهتماماً مباشراً بالبيئة الثقافية فتلقى العديد من المنتديات الثقافية والتي ما زالت تحتفظ بالنمط التاريخي القديم من نواحي كثيرة منها الغناء والفن التشكيلي الرقص الشعبي بالإيقاع والطبول يشارك فيها فئات مختلفة من شرائح المجتمع منها الأطباء والمهندسون والعلماء من فئات أعمار مختلفة وهذه مربط الفرس في بقاء التراث حي يتوارث من جيل إلى أخر . فالشكل الخارجي للمدينة يلعب دوراً كبيراً في إعطاء الإنسان معلومات عن الثقافة البيئية والتي تخص أي بلد حين السفر إليها ولهذا تهتم جميع الدول في إبراز المعالم التاريخية والأثرية لديها في معالمها المعمارية كواجة تظهر بها بلدها للزوار وتهتم بهذا الجانب بشكل ممتاز و الهدف هو إرساء ثقافة (المجتمع) الذي يكون ذوا بصيرة ثاقبة في التقييم والانتقاد ولكن في أكثر الأحيان ترى أن لا حياء لمن تنادي وإظهار عدم الرضا. في حين الامور تحتاج إلى جهد بسيط في الاهتمام بالطبيعية والتي تعتبر جزءاً كبيراً من بيئتنا .. وليس ما يحدث في محافظة عدن بسبب البناء المعماري المتنافر والذي يسبب تشوه كبير بجمال المحافظة والتي لا تعبر إلا عن مزاج شخصي لا يعكس ثقافة البيئة التي تحيط بالمدينة ولا وجود في إظهار تاريخها وتراثها، فمدينة عدن تتفرد بطراز بناء الاسمنت عن العاصمة صنعاء التاريخية أو محافظة تعز .. أو محافظة المحويث.. ولذلك تكون البيئة الثقافية المتضرر الأول من هذه المباني المتنافرة في الشكل والواقع والمضمون وعدم وجود التناسق في البناء وتخطيط المدن والذي كانت وما زالت تحتفظ بها المعالم القديمة والتي ضاعت بين هذه الزوبعة من العشوائي ما أدى إلى تراجع البيئة الثقافة والتي كانت مشهوداً بها منذ القدم اليمن وبالذات محافظة عدن. ولقد تبين أن البيئة الثقافية في دول الجوار تعيش نهضة ونماء وازدهار وهو ما يعكس التزاما بالنظم والقوانين التي تحمي البيئة الثقافية وتعطيها فرصة للنهوض والانطلاق بها لصالح المجتمع وأجيال المستقبل لعدم الضياع في زوبعة عولمة الغرب والتي تفرض ثقافتها البيئة على المراهقين والشباب.

أما عن دور أجهزة الإعلام جبار في عملية نشر التوعية والاستنهاض بالمهام الأساسي للمجتمع من اجل البيئة التي نعيش فيها وإظهار السلبيات والايجابيات التي تحيط بنا ومساعدة الجهات الحكومية في تنظيف الشوارع وعدم من القمامات وغيرها من الملوثات المضرة للصحة والإنسان. فنرى تدهوراً ملحوظاً بالجانب الثقافي الاهتمام بالعمارات القديمة والأثرية بالرغم من تأكيد الجهات الرسمية على ضرورة الالتزام بالمخططات الهندسية ولكن للأسف ما زال العشوائي يأخذ زمام الأمور في سفلتة الشوارع والعشوائية في كل شي بعيداً عن المراقبة ما يؤدي إلى خلل وإضرار كبيرة لا يمكن حلها بسهولة. وتصبح البيئة الثقافية في عشوائية للمدينة وثقافتها ووعي أهل المدينة في تراجع مستمر بسبب عدم التركيز من أجهزة الحكم المحلي لمدينة عدن التاريخية وما يؤثر على جمال المدينة والموروث التاريخي والذي يعتز به كل عدني في هذه المحافظة. ونأمل...ولكن الأمل مرهون بإخلاص النيات والعمل بضمير لصالح المواطن تم المجتمع.

منار مسجد في اليمن والتي تعد من اطول المنارات في العالم

المستثمرون وأزمة المياه في اليمن

نشرت صحيفة «السياسة» الصادرة عن وكالة أنباء سبأ اليمنية في عددها المؤرخ في 15 مايو 2008م عن حفر أكثر من سبعين ألف بئر لاستخراج المياه عشوائياً، واستنزاف المياه الجوفية للأجيال اللاحقة، بحيث تعاني من جفاف كلي للمياه.

عمر عبدربه السبع

وتشير التقارير الرسمية، دون وجل، عن الوضع المتأزم للمياه في الجمهورية اليمنية، وإلى أن الأمطار هي المصدر الرئيسي والوحيد لتغذية المياه الجوفية، رغم تذبذب تساقطها وتحديد منسوبها ما بين 800-50 مليمتر في السنة بحسب تضاريس المنطقة المتفاوتة بين الساحلية والمرتفعات الجبلية، وإن الفجوة المائية بين التغذية والاستنزاف تصل إلى حدود تسعمئة مليون متر مكعب ..وهذا يؤدي إلى نقص حاد ومستمر في انخفاض مناسيب المياه الجوفية، مع وضع بعين الاعتبار احتمال تلوث بعض الأحواض الجوفية أو نضوبها على المدى القريب.

وقد أشار تصريح أحد خبراء اليونسكو في أبريل 2005م أن ما نسبة 95٪ من كمية المياه المخزونة في باطن الأراضي اليمنية يتم استخدامها للزراعة، وأن ما يتم استهلاكها أكثر بكثير من مصادر تدفقها، وإن هناك هدر غير منظم وسيؤدي في النهاية إلى نضوب المياه الجوفية ووضع اليمن في مأزق حرج، ونصح الخبير فيما نصح إلى إدخال تقنيات جديدة منظمة لترشيد استخدام المياه في الزراعة وإتباع طرق أساليب الري الحديثة كالتقطير...

ولا ريب أن الحكومة تبذل جهوداً لا يستهان بها لحل أزمة المياه في اليمن، رغم التكاليف الباهظة المطلوبة لحل هذه المعضلة .. وهي لا تألوا جهداً في طلب القروض الميسرة ومطالبة الجهات المانحة للمساعدة .. كما وجهت الحكومة اليمنية مؤخراً نداءها ودعوتها للقطاع الاستثماري المحلي والخارجي إلى الاستثمار في مجال المياه وقد تقدمت بالفعل بعض الشركات في إعداد دراسات لتحلية مياه البحر وإنتاج الطاقة.

وفي ذات الوقت فإن مؤتمر فرص الاستثمار الذي شهدته صنعاء خلال الفترة 23-22 أبريل 2007م عرض إنشاء محطة تحلية المياه في عدن الصغرى للمستثمرين، بيد أن المستثمرين لم يستثمروا بعد المشاريع البيئية الكبيرة ... وعلى الحكومة اليمنية ضرورة وضع إستراتيجية للمياه تتبناها وزارة المياه والبيئة، تستوعب فيها النسبة المرتفعة للزيادة السكانية وحاجة المشاريع الاستثمارية ... أما بخصوص البحث والاستفادة من مياه وضوء المساجد، ومعالجتها واستخدامها لري بعض الأراضي الزراعية، والاستفادة من مياه الصرف الصحي لمشروع الحزام الأخضر في الطرقات، ورفع الوعي البيئي للمواطن اليمني لاستيعاب قضية المياه .. كل هذا ليس كافياً ولم تكن يوماً أحد الحلول المضمونة والعقلانية لحل أزمة المياه .. فاستثمار المياه مطلوب والمستثمرون هم بغيتنا لحل أزمة المياه في اليمن.